



تقرير المفوضية العليا لشفافية الانتخابات بشأن انتخابات المجلس البلدي 2009م

جرت في يوم الخميس الموافق 25 يونيو 2009م انتخابات المجلس البلدي لاختيار 10 أعضاء بواقع شخص واحد عن كل دائرة من الدوائر العشر، وذلك من بين 71 مرشحا، وفيما يلي أهم الملاحظات على تلك الانتخابات، وبعض التوصيات التي من شأنها الارتقاء بالعملية الانتخابية في المرات القادمة.

قبل يوم الاقتراع:

الانتخابات الفرعية:

شهدت ستة من أصل عشرة دوائر انتخابات فرعية لأكثر من قبيلة لاختيار أحد أبنائها لتمثيلها في الانتخابات العامة، رغم تجريم القانون للانتخابات الفرعية، حيث جرت الانتخابات الفرعية في الدوائر من الخامسة إلى العاشرة، معظمها قبل حل مجلس الأمة، وبعضها قبل ستة أشهر، وقد قامت وزارة الداخلية برصد عدد من تلك الانتخابات، وتحويل عدد من المشاركين فيها الى النيابة العامة، التي تنظر في التهم، ويبدو أن التهم جميعها ستحفظ لعدم كفاية الأدلة.

المال السياسي:

كان التداول بشأن استخدام المال لشراء أصوات الناخبين محدود جدا، ولم يتم تداول الحديث حوله الا في دائرة أو اثنتين، ولم يكن منتشرًا ولا شائعا ولم تتوفر للمفوضية أدلة حول استخدام المال السياسي، كما لم يكن الموضوع محل تواتر ولا يشكل ظاهرة.

معاملات للناخبين للحصول على الأصوات:

مع تغيير قانون المجلس البلدي إلى ما هو معمول به حاليا، فقد خفت بريق عضو المجلس البلدي الذي يختص بالتشريع والرقابة، مع انتقال الأعمال التنفيذية بالكامل إلى بلدية الكويت، لذلك لم يعد عضو المجلس البلدي بيده تسهيل انجاز معاملات للناخبين، وهذا الأمر قل كثيرا من سوء استغلال عضوية المجلس لتمرير معاملات مخالفة للقانون في فترة الانتخابات، ولعل ذلك يعتبر أحد أسباب عزوف الناخبين عن المشاركة بالتصويت.

يوم الاقتراع:

اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي 2009م:

بناء على الموافقة المسبقة للمجلس الأعلى للقضاء على تمكين متطوعي جمعية الشفافية الكويتية من "متابعة سير العملية الانتخابية" ، فقد قامت الجمعية بمخاطبة اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي 2009م للسماح لمتطوعي الجمعية من دخول مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات والفرز، وقد جاء خطاب رسمي من رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي المستشار عبدالعزيز الفهد أكد فيه : "إن اللجنة لا تمنع من قيام الجمعية بمتابعة العملية الانتخابية" .. وهذه الموافقة تدل على حرص كبير من القضاء الكويتي على إشراك المجتمع المدني في متابعة سير العملية الانتخابية، تأكيدا منهم على شفافيتها ونزاهتها.

ضعف الإقبال على الانتخابات:

تعتبر مشاركة الناخبين في انتخابات المجلس البلدي 2009م هي الأضعف في تاريخ الانتخابات البلدية، فقد شارك في الانتخابات قرابة 21%، في حين ان نسبة المشاركين في انتخابات 2005 بلغت 52% ، وفي العام 1999م بلغت 61% وفي العام 1995 بلغت 54% وفي العام 1993 بلغت 48% ، وفي العام 1984 بلغت 68% .

هذا الضعف في المشاركة بانتخابات المجلس البلدي، التي بلغت حدا تلغى فيه النتائج في بعض الدول بسبب ضعف تمثيل الفائزين للمجتمع، له أسباب عديدة من المهم تدارسها والاهتمام بمعالجتها في الانتخابات التالية، ومن هذه الأسباب النقاط الآتية:

- 1) تم تنظيم الانتخابات في يوم عمل، وهو يوم الخميس، علما بأنه كان بالإمكان إجرائها في يوم لا يوجد فيه عمل بالجهات الحكومية مثل يوم السبت الموافق 2009/6/27م.
- 2) ضعف القناعة لدى الناخبين في أهمية المجلس البلدي، وذلك بسبب القانون الذي ينظم أعماله، وممارسة أعضاء المجلس، وتواضع الأدوار التي يقوم بها المجلس البلدي مقارنة مع ما عليه الوضع في البلديات الجادة حول العالم.
- 3) تنظيم الانتخابات بعد فترة وجيزة من انتهاء انتخابات مجلس الأمة.
- 4) تنظيم انتخابات فرعية في أكثرية الدوائر الانتخابية، جعلت باقي الدائرة يعزفون عن المشاركة في الانتخابات باعتبارها محسومة النتائج قبل إجرائها.
- 5) غياب الإعلام الرسمي وضعف الإعلام الخاص في تغطية الانتخابات.

- (6) تغيير مكان اللجان الانتخابية في انتخابات البلدية عنها في انتخابات مجلس الأمة، أدى إلى أن الناخب ذهب إلى نفس المدرسة التي اقترح فيها بانتخابات مجلس الأمة فلم يجد اسمه مدرجا في كشوفات الناخبين وأن عليه الذهاب إلى مدرسة أخرى، مع ما في ذلك من مشقة، أدى إلى انصراف كثير من الناخبين عن العملية الانتخابية برمتها.
- (7) إجراء الانتخابات في نهاية شهر يونيو حيث درجة الحرارة تصل إلى 50 درجة مئوية أمر يجب إعادة النظر فيه ومعالجته قانونيا.
- (8) يوجد إحباط عام بين المثقفين وأصحاب الرأي من العملية الانتخابية ونفعها في إصلاح الأوضاع العامة، وهي مسؤولية يتحملها السياسيين في الحكومة والبرلمان والجماعات السياسية والفئات الاجتماعية.
- (9) ضعف إقبال الجماعات السياسية على انتخابات المجلس البلدي جعلت المنافسة متواضعة، مما أثر سلباً على الإقبال على عملية التصويت.
- (10) ضعف المشاركة النسائية بشكل لافت.

من هذا التقرير المختصر بشأن متابعة سير انتخابات المجلس البلدي، فإننا نوصي بعدد من النقاط لتطوير العملية الانتخابية:

- إجراء الانتخابات في يوم عطلة أو راحة وليس في يوم عمل.
- النظر في إمكانية دمج موعد انتخابات مجلسي الأمة والبلدي في يوم واحد، وهذا يشجع على التصويت، ويخفض التكاليف على الدولة.
- ضرورة قيام مجلس الوزراء بتشكيل فريق عمل لإعداد دراسة جادة وعلمية لموضوع الانتخابات الفرعية القائمة على أساس عصبي قبلي أو طائفي، ووضع حل سياسي/ تشريعي/ أممي لهذا الموضوع الهام الذي يمس صميم المواطنة.
- النظر في تعديل مواعيد الانتخابات لتصبح في شهور السنة التي يكون فيها الطقس معتدلاً مع تثبيت هذا الموعد بشكل قانوني.
- لا بد من قيام الجهات الإعلامية بالدولة بتوجيه الناخبين إلى أهمية ممارسة دورهم في اختيار أعضاء المجلس البلدي.
- تؤكد في هذا التقرير على أهمية تأسيس هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات التي تتولى القيام بكافة الشؤون الانتخابية من التوعية العامة بقانون الانتخابات والجرائم المتعلقة به، إلى

التشجيع على التسجيل بقيد الناخبين، ووضع نظام لتمويل الحملات الانتخابية والتأكد من الالتزام به، إلى إدارة يوم الاقتراع.. في أي انتخابات عامة (أمة، بلدي).

كما نوصي كذلك، بعدد من التوصيات التي من شأنها تطوير أعمال المجلس البلدي والبلدية – إضافة إلى تقريرنا السابق بعنوان: "بلدية الكويت .. المشكلة واحل" – نوجزها بالنقاط الآتية:

- ضرورة إجراء مراجعة شاملة لدور المجلس البلدي وعلاقته بجهاز البلدية والوزير، حتى تقوم البلدية بدورها الحقيقي الذي يقنع الناخبين والجمهور بأهمية المجلس وأثره في حياتهم والخدمة التي يحصلون عليها.
- ضرورة إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد التي تمثل كل دائرة وعدد الأصوات لكل ناخب، بما يسهم في تحقيق التمازج الاجتماعي.
- ضرورة إعادة النظر في عدد أعضاء المجلس البلدي المنتخبين، بما يحقق توفير العدد المناسب لأعمال المجلس ولجانه المتنوعة والمساحة الجغرافية التي يغطونها، بعد أن تجاوز عدد السكان ثلاثة ملايين نفساً واتسعت المنطقة الحضرية التي تشملها خدمات البلدية.

2009/6/30م